

زوارق الاحتلال تقصف ساحل غزة.. وغارات على خان يونس

## إسرائيل تكرر: استعداداتنا على أشدها عند الحدود مع لبنان



من خان يونس جنوب غزة



قوات من الجيش الإسرائيلي عند حدود غزة

الناقورة، وفق ما أفادت وسائل إعلام محلية. كما جاءت تلك التصريحات الإسرائيلية فضلا عن الغارة، بعد ساعات على اغتيال القيادي بحماس صالح العاروري في الضاحية الجنوبية لبيروت معقل حزب الله بلبنان، وعقب تأكيد زعيم حزب الله حسن نصرالله أن هذا الاغتيال لن يمر دون رد.

يذكر أنه منذ تفجر الصراع بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة يوم السابع من أكتوبر الماضي، لم تهدأ الجبهة اللبنانية الجنوبية، إلا أن المواجهات بين الجانبين بقيت ضمن حدود قواعد الاشتباك رغم توسعها قليلا في الأونة الأخيرة.

وأُسفر التبادل شبه اليومي للقصف بين حزب الله والجيش الإسرائيلي عن مقتل 170 شخصا على الأقل في الجانب اللبناني، بينهم 124 عنصرا من الحزب. فيما قتل 13 على الأقل في الجانب الإسرائيلي، وفق إحصائيات الجيش الإسرائيلي.

فيما رفعت تلك المواجهات القلق من توسع الصراع إلى حرب أوسع لاسيما مع دخول ميليشيات مسلحة في العراق وسوريا على الخط، فضلا عن الحوثيين في اليمن الذين استهدفوا عشرات السفن في البحر الأحمر. من ناحية أخرى وسط التنديدات الأميركية والأوروبية والعربية بدعوة وزراء إسرائيليين إلى تهجير سكان قطاع غزة البالغ عددهم نحو 2.3 مليون نسمة، فجر نائب عن حزب الليكود الحاكم، قنبلة من العبار الثقيل.

فقد أكد نائب الكنيست موشيه سعدية، في تصريحات خطيرة أدلى بها خلال مقابلة على القناة 14 اليمينية، أن «غالبية الإسرائيليين يدعون لإبادة أهل غزة».

كما أضاف في لقاء بثته القناة التي غالبا ما تروج لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «أصبح واضحا للجميع أن اليمين كان صادقا وصائبا في رفض إقامة دولة فلسطينية».

وقال: «أينما تذهب اليوم يقولون لك أريدوهم»، في إشارة إلى المناطق الإسرائيلية.

كذلك أُرِدف متابعيا «رفاقي الذين خدمت معهم في النيابة العامة للدولة، حتى في الكيبوتسات (اليسارية)، الجميع يقولون لي: يا موشيه.. الجميع يريدون إبادةهم».

إلا أن تلك التصريحات أثارت غضبا واسعا بين داعمي الفلسطينيين على وسائل التواصل، كما أثارت انتقادات محلية للنائب الليكودي.

ما دفعه لاحقا للراجع، لاسيما بعد أن حذره بعض القانونيين من أنه بتلك التصريحات يدعو عمليا إلى إبادة شعب بأكمله ما يدخل ضمن جرائم الحرب. وزعم سعدية في ما بعد أنه قصد «سحق وإبادة حركة حماس فقط».

إلا أن أقواله السابقة التي وثقها فيديو بثته القناة 14 كان انتشر كالنار في الهشيم على مواقع التواصل. أتت تلك التصريحات فيما علت أصوات وزراء إسرائيليين في مقدمتهم اليميني المتطرف إيتبار بن غفير، وزير الأمن القومي، فضلا عن وزير المالية يتسلييل سمو تريتش، دعيا فيها إلى تهجير الفلسطينيين من غزة واستبدالهم بالمستوطنين.

كما جاءت فيما ارتفع عدد القتلى الفلسطينيين في القطاع المحاصر إلى أكثر من 22 ألفا منذ السابع من أكتوبر الماضي جراء الغارات الإسرائيلية.



فلسطينيون وعرب إسرائيليون يتظاهرون ضد قانون المواطنة

في الأصل من سكان الضفة ومتزوجون ويحملون هويات إسرائيلية، بـ«عمليات إرهابية»، على اعتبار أن الهويات منحتم فرصة التحرك بحرية داخل إسرائيل.

إلا أن الكنيست الإسرائيلي فشل عام 2021 ولأول مرة منذ 18 عاما، في تجديد «قانون المواطنة»، إلى أن جرى الحديث عن تعديلات هذا الأسبوع تسمح لإسرائيل بترحيل المئات من فلسطينيين الداخل أي أراضي الـ48 التي احتلتها، والمقدسيين، المدانين بمقاومتها إلى الضفة الغربية.

من جهة أخرى فيما دوت صفارات الإنذار شمال إسرائيل على الحدود مع لبنان، جددت إسرائيل تأكيدها أنها على أهبة الاستعداد لأي تصعيد.

وقال رئيس الأركان الإسرائيلي هرتسي هاليفي خلال زيارته إلى الجبهة الشمالية، إن «الاستعدادات على أشدها لمواجهة أي تصعيد».

لكنه أشار في الوقت عينه إلى أن «التركيز لا يزال منصباً على محاربة حركة حماس».

كما أضاف هاليفي في الفيديو الذي نشره المتحدث باسم الجيش أفيخاي أدغي على حسابه في منصة «إكس»: «أن هناك تغييرات في النظام الدفاعي بالجبهة الشمالية تشمل نشر قوات قوامها أكبر بكثير مما سبق».

أتى ذلك، بعدما أعلن حزب الله في بيان مساء الأربعاء، مقتل أربعة من عناصره بينهم القيادي حسين يزبك (مسؤول الحزب بالناقورة) في الجنوب اللبناني.

كما أشار إلى أن القتلى الثلاثة الآخرين هم إبراهيم عفيف وهادي علي رضا وحسين علي محمد غزالة.

وقتل الأربعة في قصف إسرائيلي على منزل في منطقة

المواطنة ودخل إسرائيل «نصّ مؤقت»، لكن ظل يمدد بشكل دوري كل عام منذ ذلك الحين.

وقد نصّ على أن «يظل هذا القانون ساري المفعول حتى نهاية عام من تاريخ نشره، ولكن بحق للحكومة، بموافقة الكنيست، تمديد سريانه من وقت لآخر، لفترة يجب ألا تتجاوز سنة واحدة في كل مناسبة».

وفي البداية، جاء في القانون أنه «لن يُسمح لأي شخص بحمل بطاقة هوية الضفة الغربية أو غزة بالانتقال إلى إسرائيل للانضمام إلى زوجته/زوجها هناك»، لكن تم تعديله في عام 2005، مما سمح للنساء فوق سن 25 عاما وللرجال فوق سن 35 عاما بالتقدم للحصول على تصاريح مؤقتة للعيش في إسرائيل، مع استمرار عدم منح الجنسية لجميع الحالات إلا لعدد قليل منهم.

كما تم توسيع القانون في عام 2007 ليشمل مواطني إيران والعراق وسوريا ولبنان.

في المقابل، يمكن لغير اليهود الآخرين الذين يتزوجون من إسرائيليين التقدم بطلب للحصول على الجنسية من خلال عملية مدتها خمس سنوات، تخضع لفحوصات أمنية فردية.

كما أنه منذ الاعتراف بدولة إسرائيل، يمكن لأي يهودي الانتقال إلى إسرائيل والمطالبة بالجنسية.

بشار إلى أنه في عام 2018، عرضت اللجنة الخارجية للأمن اقتراح التمديد، بحجة أن «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل» يهدف إلى تحديد دخول ومكوث سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل من خلال لمّ شمل العائلات مع مواطنين من إسرائيل، على أنه في جوهره وأساسه قانون أمني، وذلك بزعم ضلوع فلسطينيين هم

«وكالات»: في استمرار للحرب الإسرائيلية العنيفة على غزة للشهر الثالث دون توقف، تجددت الغارات على كافة مناطق القطاع الفلسطيني المحاصر.

فقد قصفت زوارق حربية إسرائيلية الشريط الساحلي لمدينة غزة.

كما استهدفت الغارات الإسرائيلية مناطق عدة في المدينة.

وسجل قصف إسرائيلي قرب مدخل مخيم المغازي في شارع صلاح الدين، فيما اندلعت اشتباكات عنيفة في مخيم البريج وأجزاء من مخيم المغازي.

كذلك، طال القصف المدفعي الإسرائيلي مقر الهلال الأحمر ومستشفى الأمل وسط خان يونس، جنوبي القطاع، حسب ما أفادت مصادر، أمس الخميس.

ووصل عدد من الجرحى والمصابين مجمع ناصر الطبي نتيجة سقوط قذيفة مدفعية أصابت مبنى الهلال الأحمر. بينما أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية سقوط 14 قتيلا، بينهم أطفال، غربي خان يونس.

بالترزامن، أطلقت رشقة صاروخية جديدة من القطاع نحو عسقلان ومستوطنات بغلاف غزة، بينما دوت صفارات إنذار في مستوطنة دوفيف شمالي إسرائيل.

ومنذ تفجر الحرب على غزة في السابع من أكتوبر الماضي (2023) إثر الهجوم المباغت الذي شنته حركة حماس على مستوطنات وقواعد عسكرية إسرائيلية في غلاف غزة، بلغ عدد القتلى الفلسطينيين جراء القصف الإسرائيلي 22 ألفا و313.

فيما وصل عدد الجرحى إلى 57296، وفق أحدث إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية في القطاع.

كما نزح نحو 80% من سكان القطاع داخليا وسط شح في المساعدات الغذائية والطبية، ما دفع العديد من المنظمات الدولية إلى التحذير من مجاعة قد تغمر العديد من الفلسطينيين بغزة.

من جهة أخرى أعلن الجيش الإسرائيلي أن السلطات سترحل مئات من عرب إسرائيل وسكان القدس ممن زعم أنهم «مدانون بالإرهاب» إلى مناطق السلطة الفلسطينية.

ونشرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الخميس، خبرا مفاده أن إسرائيل تخطط لترحيل المئات من فلسطينيين الداخل أي «أراضي الـ48 التي احتلتها إسرائيل، والمقدسيين، المدانين بمقاومة إسرائيل إلى الضفة الغربية».

وأوضحت الإذاعة أن ذلك جاء بعد تقرير إسرائيلي من شأنه أن يتيح تنفيذ تعديل «قانون المواطنة» تم تقديمه هذا الأسبوع.

يعرف «قانون المواطنة» بأنه القانون الذي يمنح لم شمل الفلسطينيين من الضفة الغربية أو قطاع غزة، بأزواجهم من الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية.

وأعلنت تل أبيب عن قانون «المواطنة والدخول إلى إسرائيل» لأول مرة عام 2003، خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث استهدفت موجات التفجيرات الأماكن العامة في إسرائيل، وقد تم إطلاق العديد منها من الضفة الغربية، بعضها بمساعدة فلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية.

وصدر أول الأمر كقانون طوارئ وأطلق عليه قانون



مشاهد من الدمار في غزة



من الحدود اللبنانية الإسرائيلية